صندوق مساعدات سورية (AFS)

نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي

التاريخ: نيسان 2026

جدول المحتويات

1. المقدمة 2

1.1 الخلفية 2

1.2 الغاية 2

2. المبادئ والأهداف 4

2.1 مبادئ الصندوق وأهدافه 4

2.2 الأهداف الاستراتيجية لنهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي 5

2.3 الأهداف المحددة لنهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي 5

3. الأدوار والمسؤوليات الرئيسية 6

4. خارطة الطريق من التقييم إلى التنفيذ 6

5. الرصد والتقييم والتعلم 9

5.1 الرصد 9

5.2 التقييم 9

5.3 التعلم 9

5.4 مؤشرات الأداء الرئيسية والمؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي 10

5.5 مسؤوليات الرصد والتقييم والتعلم 11

6. إدارة المخاطر 11

1. المقدمة

1.1 الخلفية

يستند نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي (GESI) الخاص بصندوق مساعدات سورية (AFS) إلى استراتيجية المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي الخاصة بصندوق مساعدات شمال سورية (AFNS) التي تم تطويرها في عام 2023، ويحوّل التزاماتها إلى إطار عملي قابل للتنفيذ. وقد استندت الاستراتيجية الأصلية إلى الخبرات المشتركة لكل من مستشار المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في الصندوق وجهة الاتصال الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، بما في ذلك التقييمات المنهجية لقدرات الشركاء في هذا المجال أثناء مراجعة المقترحات. كما استرشدت الخطوات التحليلية التي قامت عليها الاستراتيجية بالمعايير الإنسانية الأساسية (CHS) وبالأطر العالمية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

يعكس نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي المُحدَّث التغيرات في السياق السوري، واستراتيجية الصندوق المُعدَّلة عقب تحول صندوق مساعدات شمال سورية إلى صندوق مساعدات سورية، إضافةً إلى الدروس المستفادة من تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي عبر برامج الصندوق خلال السنوات الثلاث الماضية. كما يعزز هذا النهج الروابط القائمة مع الأطر الاستراتيجية الأخرى للصندوق، بما في ذلك التوطين والمساءلة أمام السكان المتضررين ومشاركة المجتمعات المحلية (AAPCE). وتعمل هذه الروابط على مستوى الأهداف الاستراتيجية والمستوى العملياتي، لا سيما فيما يتعلق بإشراك الشركاء وأنماط التنفيذ، بما يضمن الاتساق والتعزيز المتبادل بين مختلف الأطر. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم مواءمة نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي بشكل أكبر مع نهج التماسك الاجتماعي وبناء السلام المرتقب الخاص بالصندوق، بما يسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوسع للصندوق والمتمثل في دعم التعافي على المدى الأطول في جميع أنحاء سورية ضمن نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP).

ويضمن هذا النهج المترابط أن تظل الاستراتيجية قادرة على التكيف والاستجابة، ومستندة إلى فهم جيد للتطورات المستمرة في السياق السوري.

1.2 الغاية

تتمثل غاية نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي الخاص بالصندوق في تعزيز جودة التدخلات التي يدعمها الصندوق ومساءلتها وأثرها، وذلك من خلال ترجمة التزامات الصندوق في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي إلى توجيهات عملياتية واضحة للبرامج والشركاء. كما يدعم هذا النهج الإدماج المتسق لاعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي عبر قرارات التمويل وإعداد البرامج وتنفيذها ورصدها.

وبما يتماشى مع استراتيجية الصندوق للفترة 2025–2030، يُفعِّل هذا النهج التزام الصندوق بالشمول والإنصاف والمشاركة الهادفة، مع تعزيز الاتساق مع الأطر الاستراتيجية ذات الصلة. ومن خلال معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي ذات الطابع الهيكلي عبر برامج قائمة على السياق المحلي، يهدف هذا النهج إلى تعزيز قيادة النساء ومشاركتهن، إلى جانب الفئات الأخرى المُهمَّشة، وإبراز أصواتهن، وتعزيز فعالية واستدامة الجهود الإنسانية وجهود التعافي في جميع أنحاء سورية.

1.3 السياق

لا تزال الأزمة الإنسانية في سورية تتشكل بفعل حالة عدم الاستقرار الممتدة، وتكرار الصدمات، والنزوح المطوّل والجديد، والتدهور المستمر في الخدمات الأساسية وسبل العيش وهياكل الحوكمة، فضلًا عن تفاقمها نتيجة القيود الكبيرة على التمويل الدولي. وقد أفضت التحولات السياسية والمؤسسية إلى إتاحة مسارات محدودة للتعافي، لكنها في الوقت ذاته أدخلت مخاطر جديدة تتعلق بفجوات القدرات والتجزؤ وعدم تكافؤ الوصول إلى المساعدة، لا سيما بالنسبة للنازحين والمجتمعات ذات القدرات المحدودة على التكيف. وكما ورد في استراتيجية الصندوق للفترة 2025–2030، فقد أدت هذه العوامل إلى ترسيخ أوجه عدم المساواة الهيكلية وزيادة مستويات الهشاشة لدى النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المُهمَّشة، بما في ذلك من خلال تقييد مشاركتهم في صنع القرار وعدم تكافؤ حصولهم على الخدمات والموارد. وفي غياب نُهُج تعافٍ مدروسة وشاملة، ثمة خطر يتمثل في تعزيز أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأنماط الإقصاء الاجتماعي القائمة عبر المجتمعات المتأثرة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية مشاركة النساء والفئات المُهمَّشة في إعداد وتنفيذ جهود الاستجابة قد أسهمت في تطوير برامج لا تعكس بشكل كامل احتياجاتهن الخاصة ولا تعالج العوامل الكامنة وراء التهميش، مما يؤدي ذلك إلى تعزيز الاختلالات القائمة في مواقع النفوذ والمسؤولية ويحدّ من إحراز تقدم نحو تحقيق نتائج أكثر إنصافاً واستدامة في جميع أنحاء سورية.

الفئة	تحديات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي
النزاعات	• زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف والاستغلال الجنسيين. • تعطل التعليم، مما يحدّ من الوصول إلى المدارس ويعيق الفرص المستقبلية للفتيات والفئات الأخرى المُهمَّشة. • زيادة الأعباء المرتبطة برعاية الأسرة والمنزل، بما في ذلك رعاية أفراد الأسرة المرضى أو المصابين. • محدودية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما خدمات الصحة الإنجابية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع. • تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستويات الفقر، مما يدفع إلى اللجوء إلى الزواج المبكر والقسري كآلية للتكيف. • التعرض لصدمات نفسية وضغوط نتيجة العنف وفقدان أفراد الأسرة واستمرار حالة انعدام الأمن.
النزوح	• فقدان شبكات الدعم الاجتماعي والهياكل المجتمعية، مما يزيد من قابلية التعرض للاستغلال والانتهاك. • الاكتظاظ في أماكن الإقامة داخل المخيمات أو التجمعات السكنية المؤقتة، مما يزيد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وانتشار الأمراض. • صعوبة الوصول إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. • زيادة مخاطر الاتجار بالبشر والعمل القسري، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات اللواتي لا يرافقهن أفراد من الذكور من الأسرة.
الزلازل	• تدمير المنازل والبنية التحتية وموارد المجتمع، مما يفاقم أوجه الهشاشة القائمة ويحدّ من الوصول إلى الخدمات الأساسية. • زيادة مخاطر الإصابة أو الوفاة، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في مبانٍ ضعيفة البناء أو متضررة. • تعطل خدمات التعليم والرعاية الصحية، مما يؤثر بشكل إضافي على الفرص طويلة الأمد والرفاه. • التعرض لصدمات وضغوط نفسية في أعقاب الكارثة.
الأمراض	• زيادة مخاطر الإصابة بالأمراض والوفاة، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين لديهم وصول محدود إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية (مثل الكوليرا). • زيادة قابلية التعرض للأمراض نتيجة الاكتظاظ في أماكن الإقامة، خاصة في مواقع النزوح. • تعطل خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية، مما يؤدي إلى مضاعفات وارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع. • زيادة الأعباء المرتبطة بالرعاية على النساء والفتيات، مما يؤثر على التعليم والعمل والرفاه العام.
تغير المناخ	• زيادة تواتر وحدة الظواهر الجوية الشديدة، مثل الفيضانات وموجات الجفاف، مما يفاقم أوجه الهشاشة القائمة وندرة الموارد. • التأثير على الزراعة والأمن الغذائي، مما يؤدي إلى سوء التغذية وزيادة الأعباء المرتبطة بالرعاية على النساء والفتيات. • الهجرة القسرية نتيجة العوامل المرتبطة بالمناخ، مما يزيد من تفكك الشبكات الاجتماعية ويعزز قابلية التعرض للاستغلال والانتهاك.
الأعراف الثقافية والاجتماعية	• محدودية القدرة على صنع القرار والمشاركة في الحياة السياسية والمجتمعية، مما يكرس عدم المساواة بين الجنسين ويؤدي إلتقويض تمكين النساء. • التوقعات والأعراف المجتمعية التي تحدّ من حصول النساء والفتيات على التعليم والفرص الاقتصادية. • الممارسات الضارة، مثل جرائم الشرف، وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال، مما يؤثر سلباً على رفاه النساء والفتيات.
المساعدات الإنسانية	• عدم كفاية التمويل والموارد لتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات والفئات الأخرى المُهمَّشة في حالات الأزمات. • عدم كفاية البرامج المراعية للنوع الاجتماعي وآليات الحماية، مما يزيد من قابلية التعرض للانتهاك والاستغلال. • محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي، لا سيما بالنسبة للفئات المُهمَّشة والنازحة.

الشكل 1: آثار تحديات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في سياق سورية

لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي تمثل عوائق كبيرة أمام تحقيق نتائج منصفة في مجالي العمل الإنساني والتعافي في سورية. وغالباً ما لا تراعي عمليات التمويل والبرامج بشكل كافٍ الاحتياجات المتباينة للنساء والفتيات والرجال والفتيان والفئات الأخرى المُهمَّشة، بما في ذلك إتاحة الخدمات الآمنة، والحماية، والمشاركة، وفرص سبل العيش، مما قد يزيد من قابلية التعرض للانتهاك والاستغلال والتوترات الاجتماعية.

ويتطلب التصدي لهذه الفجوات اعتماد نهج يسترشد بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي عبر جميع التدخلات. ويشمل ذلك إدماج تحليل النوع الاجتماعي والإدماج في إعداد البرامج، وضمان أن تكون الخدمات متاحة ومستجيبة للاحتياجات المتنوعة، وتعزيز قدرات الشركاء على تنفيذ برامج مراعية للنوع الاجتماعي وشاملة اجتماعياً. كما تُعد المشاركة الهادفة للنساء والفئات المُهمَّشة في صنع القرار والتنفيذ وأدوار القيادة أمراً أساسياً لضمان أن تكون التدخلات ملائمة ومنصفة ومنبثقة من السياق المحلي.

كما يتطلب تعزيز المساواة بين الجنسين والتماسك الاجتماعي الانخراط مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية بالحوكمة لمعالجة العوامل الهيكلية المُسبِّبة للإقصاء ودعم الأعراف والسياسات والممارسات الشاملة. ومن خلال تعزيز المشاركة الشاملة والوصول المنصف إلى الموارد والخدمات، يمكن للجهود الإنسانية وجهود التعافي الحد من التوترات وتعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في تحقيق نتائج أكثر استدامة في جميع أنحاء سورية.

2. المبادئ والأهداف

2.1 مبادئ الصندوق وأهدافه

يوضح الجدول أدناه العناصر الرئيسية من ميثاق الصندوق، والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بنهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي:

العناصر	المحتوى
رسالة الصندوق	يُعدّ الصندوق آلية تمويل مرنة تُوجّه مساعدات إنسانية قائمة على المبادئ لتلبية الاحتياجات الأساسية، واستعادة الخدمات، ودعم التعافي، وتعزيز التماسك الاجتماعي في جميع أنحاء سورية. كما يعمل على تمكين المجتمع المدني، وتعزيز النظم المحلية، ودعم المجتمعات للانتقال من حالة الأزمة إلى الاستقرار. ومن خلال مواءمة المساعدات الإنسانية مع الأولويات طويلة الأمد، وتعزيز القيادة المحلية، يضع الصندوق الأسس لمستقبل أكثر اعتماداً على الذات وأكثر سلماً.
مبادئ الصندوق	يستند الصندوق إلى النموذج الناجح لصندوق مساعدات شمال سورية، مع توسيعه على المستوى الوطني وتكييفه مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في سورية. ويُوجّه مساعدات إنسانية قائمة على المبادئ ويدعم مبادرات التعافي المحلية في جميع أنحاء سورية، مع مواءمة الاستجابة قصيرة الأمد مع الصمود والاستقرار على المدى الأطول، بما يتماشى مع نهج التكيف والتعزيز والتحول الخاص به. وفيما يلي المبادئ الرئيسية للصندوق ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي: **(1) المبادئ الإنسانية وأفضل الممارسات** – تمتثل جميع التدخلات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الأساسية ومعايير "سفير"، بما يضمن بقاء الصندوق ملتزماً التزاماً راسخاً بالإطار الإنساني، مع إتاحة الروابط مع التعافي والصمود على المدى الأطول. **(2) التوطين والقيادة المحلية** – إعطاء الأولوية لجهود التعافي التي تقودها الجهات السورية من خلال تمكين المجتمع المدني وهياكل الحوكمة المحلية المنخرطة في تقديم الخدمات الأساسية، حيثما يثبت أن هذا التعاون يسهم في تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الأساسية العاجلة. **(3) الشمول والإنصاف** – الالتزام بنُهُج شاملة تقودها الجهات المحلية وتحدّ من الإقصاء وتضمن مشاركة هادفة للجهات التي تقودها النساء والشباب، والفئات المُهمَّشة. **(5) الصمود والعدالة الاقتصادية** – دعم إنعاش الاقتصاد وسبل العيش المستدامة والحلول التي تقودها المجتمعات، بما يعزز الصمود المحلي ويقلل من الاعتماد على المساعدات. **(8) المصالحة والتماسك الاجتماعي** – دعم المبادرات التي تقودها الجهات المحلية وتعزز التماسك الاجتماعي وتروّج للثقة المجتمعية، بما يضمن أن تسهم المساعدات الإنسانية في تحقيق الاستقرار والتعافي الشامل. **(9) وضع البرامج المراعية للنزاعات والمستندة إلى تقييم المخاطر** – إدماج نُهُج قوية لإدارة المخاطر ومراعية للنزاعات لضمان ألا تؤدي التدخلات إلى مفاقمة التوترات أو إحداث مظالم أو الإخلال بالمبادئ الإنسانية. ويشمل ذلك رقابة دقيقة على أي تعامل مع الجهات المعنية بالحوكمة لضمان تقديم الخدمات الأساسية بطريقة قائمة على المبادئ.
أهداف الصندوق	**(1) تعزيز القيادة المحلية وقدرات الحوكمة** – دعم المجتمع المدني السوري والهيئات الفنية المعنية بالحوكمة لقيادة تقديم الخدمات المرتبطة بالعمل الإنساني والتعافي، وتعزيز القيادة المحلية والصمود من خلال دعم موجّه لتعزيز القدرات حيثما يسهم ذلك في تقديم خدمات فعّالة وشاملة وخاضعة للمساءلة استجابةً للاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الأساسية. **(2) الربط بين الاستجابة الإنسانية والتعافي والصمود** – ضمان أن تسهم المساعدات الإنسانية في تحقيق نتائج مشتركة من خلال ربط الإغاثة الطارئة بالتعافي المبكر، واستعادة الخدمات، وسبل العيش، والاستقرار المجتمعي. **(3) تعزيز الحلول الشاملة التي تقودها المجتمعات** – تمكين الجهات التي تقودها النساء والشباب، والفئات المُهمَّشة، من الإسهام في صياغة مبادرات إنسانية ومبادرات مرتبطة بالتعافي تتسم بالشمول وتقودها الجهات المحلية، وتعكس أولويات المجتمعات وتحدّ من الإقصاء.

	(4) تحسين فعالية المساعدات من خلال التنسيق والابتكار – تعزيز فعالية واتساق التمويل الإنساني من خلال المواءمة مع أطر التعافي الأوسع، وتجريب نماذج تمويل مبتكرة، وتعزيز التنسيق بين القطاعات والجهات الفاعلة. **(5) دعم التعافي الاقتصادي وسبل العيش** – دعم سبل العيش والصمود الاقتصادي المحلي من خلال برامج إنسانية تشمل التدريب المهني، ودعم المشاريع الصغيرة، والانخراط المسؤول مع القطاع الخاص لتعزيز فرص الدخل الفورية والحدّ من الاعتماد على المساعدات. **(6) ضمان تمويل قائم على المبادئ ومُدار وفق المخاطر** – توفير آلية تمويل إنساني شفافة وخاضعة للمساءلة ومرنة، تُدار وفق المخاطر، ومتوافقة مع متطلبات المانحين، وقادرة على العمل بفعالية في البيئات الحساسة سياسياً.

2.2 الأهداف الاستراتيجية لنهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي

يهدف نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي إلى إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي عبر عمليات الصندوق، وذلك من خلال الأهداف المحددة التالية:

- تشجيع إجراء مراجعة سنوية لأوجه عدم المساواة، وأدوار النوع الاجتماعي، والأعراف، والمتغيرات ضمن سياق عمل الصندوق.
- تحديد وتعزيز الأعراف الإيجابية التي تعزز المساواة والإدماج وتدعم بيئة مواتية، مع إبراز وجهات نظر المجتمعات المتنوعة وأولوياتها انطلاقاً من الواقع المحلي.
- الدعوة إلى تحسين أوضاع النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنازحين وغيرهم من الفئات المتنوعة، من منظور تقاطعي[1]، بما يسهم في إحداث تحول في الهياكل الاجتماعية والسياسات والأعراف المجتمعية التي تكرّس أوجه عدم المساواة بين الجنسين، من خلال إبراز أصوات هذه الفئات في المجلس التوجيهي للصندوق.
- تعزيز فهم مشترك للبرامج المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والبرامج المفضية إلى إحداث تحول في مجال النوع الاجتماعي في سياق تقديم الطلبات، وكذلك فيما يتعلق بالاعتبارات التقاطعية والمستجدة مثل الأوضاع الأمنية وتغيرات السياق.
- تقديم توجيهات عملية لأصحاب المصلحة بشأن ترجمة الالتزامات بالمساواة بين الجنسين وتعزيز الوعي والحساسية تجاه قضايا النوع الاجتماعي إلى إجراءات ملموسة لتمكين النساء والفتيات وإحداث تحول في مجال النوع الاجتماعي.

2.3 الأهداف المحددة لنهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي

يتضمن نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي الخاص بالصندوق خمسة أهداف استراتيجية — اثنان مخصصان للصندوق نفسه، وثلاثة موجّهة إلى الشركاء المنفّذين:

على مستوى الصندوق

1. تعزيز الجهود على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية للتصدي للممارسات الضارة من خلال تطبيق إجراءات التحقق الواجب وتقييم القدرات المراعية للنوع الاجتماعي والشاملة اجتماعياً للشركاء المحتملين، ودعم إعداد وتنفيذ خطط العمل في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي الخاصة بالصندوق.
2. تعزيز نتائج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي عبر مجمل برامج الصندوق من خلال مراجعة المقترحات وتقييمها استناداً إلى اعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، ومن خلال الرصد من طرف ثالث المستند إلى هذه الاعتبارات أثناء تنفيذ المشاريع.

على مستوى الشركاء المنفّذين

3. استخدام الصندوق كمنصة لتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان — لا سيما للفئات المُهمَّشة — من خلال ضمان جمع بيانات مجزَّأة وتنفيذ برامج شاملة ومراعية للنوع الاجتماعي تعالج أوجه الهشاشة المتقاطعة.
4. تعزيز الصمود والحد من قابلية التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي والإقصاء الاجتماعي من خلال تطبيق معايير المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي طوال مراحل إعداد المشاريع وتنفيذها، بما في ذلك الرصد المستمر لقدرات الشركاء وخطط العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.

[1] "التقاطعية" هي إطار يُستخدم لفهم كيفية تداخل جوانب الهوية الاجتماعية والسياسية للفرد (مثل الجنس، والعرق، والطبقة، والميول الجنسية، والإعاقة، وغيرها) بما قد يؤدي إلى أنماط متمايزة من التمييز أو الامتيازات. وفي سياق هذه الاستراتيجية، يشير مصطلح "بمنظور تقاطعي" إلى تطبيق هذا الإطار. ويعني ذلك مراعاة تعدد التصنيفات الاجتماعية المتداخلة وما يرتبط بها من نظم القمع أو الهيمنة أو التمييز عند تحليل وضعٍ ما أو تنفيذ استراتيجية.

5. تفعيل التزام الصندوق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي من خلال تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية عبر توفير ملاحظات وتوجيهات مستمرة خلال مراجعة المقترحات، والتنفيذ، وتقارير الشركاء.

3. الأدوار والمسؤوليات الرئيسية

الجهة	الأدوار والمسؤوليات
المجلس التوجيهي	إشراك خبراء في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لتوجيه عملية صنع القرار وتطوير السياسات. إجراء مراجعة نصف سنوية لتأثير المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي على عملية صنع القرار في الصندوق.
فريق التقييم الفني	ضمان قيام اللجنة بمراجعة مقترحات المشاريع استناداً إلى مدى قدرتها على تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.
وكيل إدارة الصندوق	يتولى فريق وكيل إدارة الصندوق مسؤولية ضمان إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في جميع جوانب هيكل إدارة الصندوق وبرامجه، وضمان مساءلة الشركاء عن التزاماتهم. كما يتولى مسؤولية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.
الشركاء المنفّذون	على المستوى المؤسسي، يتحمل الشركاء المنفّذون مسؤولية إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في مشاريعهم، وضمان تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإدماج الاجتماعي. كما يُتوقع منهم تقديم تحديثات منتظمة حول التقدم المحرز والتحديات إلى الصندوق من خلال جهات الاتصال الرئيسية المعنية بالنوع الاجتماعي، والتقارير الفصلية، وخطط عمل المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي المقدّمة خلال الاجتماعات الفصلية. على مستوى المشاريع، ينبغي تدريب الموظفين على مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وهم مسؤولون عن ضمان أن تكون أنشطة المشاريع مراعية للنوع الاجتماعي وشاملة، وتعزز الوصول المنصف والمشاركة. كما يتحمل الموظفون مسؤولية رصد المخاطر وبواعث القلق والفجوات التنفيذية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، والإبلاغ عنها، وإحالة القضايا عبر آليات الإشراف والإبلاغ المعتمدة.
الفئات السكانية المتأثرة والمستهدفة	ينبغي التشاور مع الفئات السكانية المتأثرة والمستهدفة وإشراكها بصورة فعّالة في إعداد المشاريع وتنفيذها لضمان أخذ احتياجاتها ووجهات نظرها في الاعتبار. كما ينبغي توعيتها بحقوقها وإتاحة الفرص لها للمشاركة في عمليات صنع القرار.

4. خارطة الطريق من التقييم إلى التنفيذ

1. **إجراءات التحقق الواجب وتقييم القدرات:**
   - إجراء التحقق الواجب وتقييم القدرات للشركاء المحتملين بشكلٍ يراعي النوع الاجتماعي، لضمان التزامهم بتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.
   - تقييم قدرات الشركاء على جمع بيانات مجزَّأة، وعلى إعداد وتنفيذ برامج مراعية للنوع الاجتماعي وشاملة، تستجيب لاحتياجات الفئات المُهمَّشة.
2. **مرحلة مراجعة المقترحات وتقييمها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي:**
   - إجراء مراجعة وتقييم للمقترحات المحتملة استناداً إلى اعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، لضمان التزامها وقدرتها على تعزيز تلك الاعتبارات.
   - تقييم المقترحات بناءً على مدى التزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في برامجها، وكيفية إعداد التدخلات لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي.

- تقييم مدى إدماج تحليل النوع الاجتماعي في مختلف مراحل دورة المشروع، وكيفية تخطيط المقترحات لقياس أثر تدخلاتها على مختلف فئات النوع الاجتماعي والفئات المُقصاة اجتماعياً.
- تقديم ملاحظات وتوجيهات واقتراحات بنّاءة إلى الجهات المتقدمة بالمقترحات بشأن سبل تعزيز استراتيجياتها في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، بما يضمن فعالية تدخلاتها وشمولها.

3. الرصد أثناء التنفيذ من خلال آليات الرصد من طرف ثالث وعمليات التحقق المفاجئة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي:

- تنفيذ رصد من طرف ثالث يراعي المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي أثناء تنفيذ المشاريع، للتحقق من استمرار التزام الشركاء وفعالية جهودهم في تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.
- تقييم قدرات الشركاء في الوقت الفعلي على جمع بيانات مجزَّأة حسب النوع الاجتماعي وتنفيذ مبادرات مراعية للنوع الاجتماعي.
- إجراء زيارات تحقق مفاجئة ينفذها مسؤولو جهات الاتصال الرئيسية المعنيون بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والمِنَح، لرصد مدى فعالية إدماج الشركاء لاعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في إجراءاتهم العملياتية، وتأثير تدخلاتهم على مختلف فئات النوع الاجتماعي والفئات المُقصاة اجتماعياً.
- تقديم ملاحظات وتوجيهات واقتراحات استناداً إلى تقارير الرصد من طرف ثالث، بما يضمن التحسين المستمر في الاستراتيجيات والممارسات الموجّهة نحو المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.

4. مراجعة تقارير الشركاء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي:

- مراجعة خطط عمل المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي الخاصة بالشركاء والمقدّمة في مرحلة البدء، لضمان التزامهم بتعزيز هذا المجال.
- إجراء مراجعة موجّهة نحو المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي للتقارير المقدّمة من الشركاء، للتحقق من استمرار التزامهم وقدرتهم على تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.
- تقييم قدرة الشركاء على جمع بيانات مجزَّأة حسب النوع الاجتماعي وتنفيذ أنشطة مراعية للنوع الاجتماعي وشاملة اجتماعياً، كما يرد في التقارير النهائية للشركاء.
- تحليل كيفية إدماج الشركاء لتحليل النوع الاجتماعي في أعمالهم وتأثير تدخلاتهم على مختلف فئات النوع الاجتماعي والفئات المُقصاة اجتماعياً، كما هو مبيّن في التقارير، وتقديم ملاحظات وتوجيهات في هذا الصدد.

5. الشروط الخاصة

- في حال تحديد فجوات في القدرات أو السياسات أو التنفيذ المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي أثناء إجراءات التحقق الواجب وتقييم القدرات، أو مراجعة المقترحات، أو من خلال نتائج الرصد والتقييم، يجوز للصندوق إصدار شروط خاصة ذات صلة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي ضمن الاتفاق الإطاري للشراكة، وذلك لفرض إجراءات تصحيحية وتعزيز امتثال الشركاء لالتزامات الصندوق في هذا المجال طوال دورة المشروع.
- تُعدّ الشروط الخاصة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي جزءاً من نهج الصندوق في وضع البرامج المستندة إلى تقييم المخاطر، من خلال معالجة الفجوات المؤسسية التي قد تزيد من مخاطر الإقصاء، ومخاطر الحماية، ومخاطر الحماية من الاستغلال والانتهاك، وبما يسهم في تعزيز قدرة الشركاء على تقديم مساعدات إنسانية شاملة وخاضعة للمساءلة.
- تهدف الشروط الخاصة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي إلى تفعيل المساءلة في هذا المجال عند تحديد فجوات في المجالات التالية:

المجال	نوع الفجوة في المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي	أمثلة على الشروط الخاصة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي (للشركاء)
السياسات	غياب أو ضعف السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو استراتيجية/نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي	• يتعين على الشريك إجراء مراجعة لسياساته المؤسسية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لضمان معالجتها بشكل شامل لاعتبارات المساواة والإدماج والحماية. • وبناءً على هذه المراجعة، يتعين على الشريك إعداد أو تحديث **سياسة للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي أو استراتيجية مؤسسية في هذا المجال**، بما يشمل خطة عمل موثّقة تحدد المسؤوليات والجداول الزمنية وترتيبات الرصد. • يتعين على الشريك مشاركة السياسة وخطة العمل المُحدَّثتين مع الصندوق لمراجعتهما وتقديم الملاحظات ضمن إطار زمني متفق عليه، مع إدماج الالتزامات ذات الصلة في تنفيذ البرامج.

البيانات	عدم توفر بيانات مجزَّأة وضعف تحليل النوع الاجتماعي	• يلتزم الشريك بإنشاء نظم لجمع البيانات والإبلاغ عنها، بحيث تكون **مجزَّأة حسب الجنس والعمر والإعاقة**، فيما يتعلق بالمستفيدين من المشروع وأنشطته، وذلك بما يتماشى مع متطلبات الرصد الخاصة بالصندوق. • يلتزم الشريك بتعزيز تحليل النوع الاجتماعي ضمن إعداد البرامج وإعداد التقارير، بما في ذلك تحديد العوائق التي تحول دون وصول النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المُهمَّشة إلى الخدمات. • يلتزم الشريك بضمان مراجعة أدوات رصد المشاريع ونماذج التقارير، عند الحاجة، بما يكفل تضمين بيانات مجزَّأة بشأن المؤشرات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.
المشاركة	ضعف تمثيل النوع الاجتماعي (أي استبعاد النساء والفئات المُهمَّشة)	• يلتزم الشريك بمراجعة آليات إشراك المجتمع والتشاور (ضمن خطة عمل المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي) لضمان **مشاركة هادفة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المُهمَّشة** في تخطيط المشاريع وتنفيذها. • يلتزم الشريك بالإبلاغ عن التدابير المتخذة لتحسين المشاركة الشاملة، وتقديم أدلة على المشاورات التي أُجريت مع مختلف فئات المجتمع.
الحماية	مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وفجوات الحماية من الاستغلال والانتهاك	• يلتزم الشريك بمراجعة سياساته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، والحماية، والحماية من الاستغلال والانتهاك، لضمان معالجتها بشكل كافٍ **لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وآليات الإحالة الآمنة.** • يلتزم الشريك بإجراء تقييم للمخاطر وتحديد وإدماج **تدابير الحدّ منها**، بما يضمن منع حدوث الضرر أو الإقصاء غير المقصود للفئات الهشة أو فئات محددة بحسب النوع الاجتماعي.
التوعية	محدودية وعي الموظفين والأطراف المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي	• يلتزم الشريك بتنظيم **جلسات توعية وبناء قدرات في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي** للموظفين المعنيين بالبرامج، بهدف تعزيز فهم مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وتطبيقها في تنفيذ المشاريع. • يلتزم الشريك بتعيين جهة اتصال رئيسية مسؤولة عن دعم إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي عبر أنشطة البرامج. • يلتزم الشريك بضمان حصول الموظفين الرئيسيين المشاركين في تنفيذ المشاريع على التدريب أو التوجيه بشأن البرامج الشاملة، وجمع البيانات المجزَّأة، وممارسات المشاركة المجتمعية.

6. إدماج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي عبر دورة تخصيص التمويل:

- إدماج تحليل المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في أولويات تخصيص التمويل لضمان معالجة التمويل لأوجه عدم المساواة الهيكلية والعوائق التي تواجه الفئات المُهمَّشة.
- تطبيق معايير المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في مراجعة المقترحات وتقييمها وترتيبها والاسترشاد بها في اتخاذ قرارات التمويل.
- استخدام النتائج المستخلصة من الرصد من طرف ثالث وعمليات التحقق المفاجئة وتقارير الشركاء لتقييم أداء المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي عبر مجمل برامج الصندوق.
- تضمين الدروس المستفادة ونتائج الأداء في دورات التخصيص اللاحقة لتعزيز التوجيهات المستقبلية ومعايير التقييم ودعم الشركاء.

5. الرصد والتقييم والتعلم

5.1 الرصد

تماشياً مع الإجراءات المبينة في دليل الصندوق، تم تصميم نظام الرصد والتقييم والتعلم لنهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي بما يضمن التحسين المستمر لبرامج الصندوق وفعاليتها. كما تنعكس مبادئ الصندوق المتمثلة في الشفافية والمساءلة والقدرة على التكيف في عمليات الرصد والتقييم والتعلم الخاصة بهذا النهج، بما يضمن مواءمتها مع متطلبات الرصد القياسية للصندوق وتعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين.

- **رصد المدخلات**: تتبع الموارد المخصصة للمبادرات والأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، والهادفة إلى تعزيز استجابة الشركاء لهذه الاعتبارات، بما في ذلك برامج التدريب المصمّمة والتدخلات المُكيّفة أو المعدّلة وفقاً لاحتياجات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.
- **رصد العمليات**: تقييم فعالية وكفاءة ممارسات تنفيذ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، بما يشمل رصد إدماج هذه الاعتبارات في إعداد المشاريع، وإشراك النساء والفتيات والفئات المُهمَّشة في عمليات صنع القرار، ومدى إتاحة مشاريع الصندوق وإمكانية الوصول إليها واستجابتها لاحتياجات مختلف الفئات.
- **رصد المخرجات والنتائج**: تقييم النتائج المباشرة والآثار متوسطة الأجل لجهود المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، بما يشمل مراجعة المؤشرات المتعلقة بمشاركة مختلف الفئات (حسب العمر والنوع الاجتماعي والفئة والإعاقة) المشمولة بمشاريع الصندوق واستفادتها ومستوى رضاها. وتُستخدم هذه البيانات لفهم الآثار المتباينة للمساعدات التي يقدمها الشركاء المنفّذون على الفئات السكانية المتضررة المستهدفة.
- **الرصد الشامل**: ضمان إدماج النساء والفتيات والفئات المُهمَّشة في جميع عمليات الرصد والتقييم والتعلم، بما في ذلك أثناء زيارات الرصد من طرف ثالث. وتُعدّ آراؤهم وتجاربهم أساسية لفهم مدى فعالية نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي الخاص بالصندوق ومدى ملاءمته.

5.2 التقييم

وفقاً للمعايير المبينة في دليل الصندوق، سيتم تقييم ممارسات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي بشكل دوري من قبل جهات تقييم مستقلة. وستتناول هذه التقييمات جودة تنفيذ هذه الممارسات، والنتائج المحققة، ومدى استجابة الأنشطة لاحتياجات الفئات المتنوعة والمُهمَّشة.

ويشمل ذلك ما يلي:

- **الفعالية**: ستقيس التقييمات مدى تحقيق مبادرات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي التي يقودها الصندوق لأهدافها المنشودة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا تم إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي بنجاح في مشاريع الشركاء.
- **الأثر**: ستقيّم التقييمات التغيرات طويلة الأمد الناتجة عن ممارسات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي التي يقودها الصندوق، وذلك على مستوى الصندوق. ويشمل ذلك فحص ما إذا كانت هذه الممارسات قد عززت الوصول المنصف والمشاركة والإدماج للفئات الهشة. وسيستند تحليل الأثر إلى بيانات مجزَّأة حسب العمر والنوع الاجتماعي والإعاقة وغيرها من خصائص التنوع ذات الصلة، بما يتيح رصد الآثار المتباينة بين مختلف الفئات السكانية.
- **الملاءمة**: تحدد التقييمات ما إذا كانت ممارسات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي التي يقودها الصندوق لا تزال متوائمة مع الاحتياجات المتغيرة للفئات المتنوعة المستهدفة، ومع المدخلات الواردة من تلك الفئات. ويشمل ذلك فحص مدى استجابة هذه الممارسات للاحتياجات والقدرات والتطلعات المتباينة للنساء والرجال والفتيات والفتيان وغيرهم من الفئات المُهمَّشة، بما يتماشى مع سياق تدخلات الصندوق.

5.3 التعلم

يُعدّ إدماج الدروس المستفادة في الاستراتيجية الأوسع للصندوق ونهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي مكوناً أساسياً من نهج الصندوق في الرصد والتقييم والتعلم. وتنطوي هذه العملية على المراجعة والتعلم والتكيف بشكل مستمر لضمان وفاء الصندوق بالتزامه بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي بفعالية. ويتم ضمان التعلم من خلال ما يلي:

- **جمع البيانات المجزَّأة وتحليلها**: يستخدم وكيل إدارة الصندوق مصادر متعددة، مثل تقارير الشركاء، وتقارير الرصد من طرف ثالث، وتقييمات جودة البيانات، والملاحظات الميدانية، لاستخلاص المعطيات التحليلية. وتكون جميع مؤشرات المشاريع، سواء مؤشرات

المخرجات أو النتائج التي يُطلب من الشركاء الإبلاغ عنها، مجزَّأة حسب العمر والنوع الاجتماعي والفئة السكانية والإعاقة. وتُستخدم هذه البيانات المجزَّأة لتقييم كل من نطاق الوصول ونتائج برامج الصندوق على مختلف الفئات، بما يدعم فهماً أفضل للآثار المتباينة للمشاريع المموَّلة من الصندوق على الفئات المتنوعة.

- **المراجعة والتعلم**: يقوم وكيل إدارة الصندوق بمراجعة مستمرة لممارسات ونتائج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ويؤدي كل من جهة الاتصال الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وقائد الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم دوراً محورياً في هذه المرحلة، من خلال ضمان التحليل والتفسير السليمين للبيانات المجزَّأة.
- **التكيف الاستراتيجي**: استناداً إلى الدروس المستفادة، يتم تكييف نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي وخطة العمل الخاصة به بشكل منتظم لمعالجة القضايا المحددة وتحسين فعاليتها. كما تسهم هذه التعديلات في توجيه القرارات السياساتية الأوسع واستراتيجيات تخصيص التمويل.
    - **مراجعة السياسات والممارسات:** تُسهم المعطيات المستخلصة من تنفيذ نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في توجيه القرارات الاستراتيجية والسياساتية الأوسع، بما في ذلك إدخال تحسينات محتملة على ممارسات التواصل والتوطين والمساءلة أمام السكان المتضررين ومشاركة المجتمعات المحلية وغيرها من الممارسات. كما تدعم هذه المعطيات تحسين إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في مجمل عمليات الصندوق.
    - **تبادل الدروس المستفادة**: يتم تبادل جميع الدروس المستفادة والاستراتيجيات المُحدَّثة والممارسات الفضلى المستخلصة خلال اجتماعات مراجعة المشاريع الدورية داخل فريق وكيل إدارة الصندوق ومع الشركاء المنفّذين. ويسهم ذلك في تعزيز اتساق الأنشطة ودعم التحسين المستمر، فضلاً عن ترسيخ الالتزام بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لدى جميع الأطراف المعنية.
    - **التقييمات**: تنعكس عملية التعلم المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي من خلال التقييمات ذات الصلة على مستوى البرامج وعلى مستوى الصندوق، والتي تتناول أيضاً مدى إدماج هذا النهج وتطبيقه عبر مختلف الأعمال المدعومة من الصندوق. كما تسهم النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه التقييمات في ضمان توثيق التعلم المرتبط بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وتعميمه، والاستفادة منه في توجيه التنفيذ مستقبلاً.
- **الإسهام في تعلم الصندوق والشركاء**: يتم تبادل الدروس المستفادة من تنفيذ نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي مع الشركاء، والاستفادة منها في توجيه مجمل عمليات الصندوق:
    - **الإسهام في توجيه القرارات الاستراتيجية والسياساتية**: تُستخدم المعطيات المستخلصة في توجيه القرارات المتعلقة بالسياسات الأوسع، بما قد يسهم في تحسين استراتيجيات التواصل والتوطين والمساءلة أمام السكان المتضررين ومشاركة المجتمعات المحلية وغيرها من الممارسات.
    - **تحسين جودة المشاريع**: تُسهم الدروس المستفادة المتبادلة في مساعدة الشركاء على تحسين إعداد المشاريع وتعزيز فعاليتها.
    - **الإسهام في توجيه استراتيجيات التخصيص**: تُسهم عملية التعلم في توجيه إعداد استراتيجيات التخصيص المستقبلية، بما يضمن استمرار مواءمتها مع احتياجات جميع الفئات وأولوياتها، بغض النظر عن العمر أو النوع الاجتماعي أو الفئة السكانية أو الإعاقة.

5.4 مؤشرات الأداء الرئيسية والمؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي

يتم إدماج الرصد والتقييم والتعلم لممارسات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي الخاصة بالصندوق ضمن إطار الرصد الأوسع للصندوق، بما يضمن الاتساق والمواءمة في نهج الصندوق في الرصد والتقييم. وتُستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية التالية الخاصة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لتتبع أداء الصندوق في مجال المساءلة إلى جانب أهدافه المؤسسية الأخرى.

المؤشرات	القيمة المستهدفة
نسبة المستفيدين الذين أفادوا بأن المساعدات الإنسانية تُقدَّم بطريقة آمنة ومتاحة وخاضعة للمساءلة وتشاركية (ضمن المشاريع السارية للصندوق)	%70
نسبة المستفيدين الذين أفادوا بمعرفتهم بكيفية الإبلاغ عن حوادث الحماية من الاستغلال والانتهاك (مؤشر متقاطع مع مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك ويُطبَّق على المشاريع السارية للصندوق)	%70
نسبة المستفيدين الذين أفادوا بأنه تم التشاور معهم بشأن احتياجاتهم وقدراتهم (ضمن المشاريع السارية للصندوق)	%60

نسبة المنظمات المتقدمة التي تم تقييمها وتسجيل درجاتها التقييمية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي خلال إجراءات التحقق الواجب وتقييم القدرات	%100
نسبة المشاريع المموَّلة التي تم مراجعتها وتقييمها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي	%100
عدد المنظمات التي تقودها نساء التي خضعت لعملية التحقق الواجب وتقييم القدرات	5

5.5 مسؤوليات الرصد والتقييم والتعلم

تتوزع مسؤولية تنفيذ عملية الرصد والتقييم والتعلم عبر الصندوق، مع إسناد أدوار محددة لكل من جهة الاتصال الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وقائد الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم، ومسؤولي الجودة والأثر، ومديري وحدة الشراكات والتنفيذ .

- **جهة الاتصال الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي:** تؤدي جهة الاتصال الرئيسية دوراً أساسياً في تنفيذ الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والمساءلة أمام السكان المتضررين ومشاركة المجتمعات المحلية. حيث تتابع مع الشركاء، وتنفذ أنشطة بناء القدرات المخطط لها (عند الاقتضاء)، وترصد التقدم المحرز مقابل جميع مؤشرات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. كما تعمل بشكل وثيق مع قائد الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم للإبلاغ عن التقدم المحرز في هذه المؤشرات.
- **قائد الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم:** يدعم قائد الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم جهة الاتصال الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في تحليل البيانات، ويشارك النتائج المستخلصة من تقارير الرصد من طرف ثالث، وتقييمات جودة البيانات، والزيارات الميدانية.
- **مسؤولو الجودة والأثر:** يدعم مسؤولو الجودة والأثر إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي بما يتماشى مع نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، من خلال العمل بشكل وثيق مع جهة الاتصال الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لضمان المشاركة الشاملة والامتثال للحد الأدنى من متطلبات تجزئة البيانات في مختلف أنشطة جمع البيانات الميدانية والتواصل مع المجتمعات المحلية. كما يقومون بتنظيم مناقشات مجموعات التركيز والتشاور مع المجتمعات المحلية بتوجيه من جهة الاتصال الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ويؤدون دور جهات الاتصال الرئيسية مع المجتمعات المحلية، من خلال جمع المدخلات ومتابعة تنفيذ مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي على مستوى الميدان.
- **مديرو وحدة الشراكات والتنفيذ:** يدعم مديرو وحدة الشراكات والتنفيذ جهة الاتصال الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في رصد مدى تقدم الشركاء في تنفيذ خطط العمل الخاصة بكل شريك في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، ورصد المدخلات، ومتابعة الشركاء بشأن النتائج المتعلقة بهذه الاعتبارات، والمشاركة في المراجعة الدورية لنهج الصندوق في المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.

6. إدارة المخاطر

ينطوي تنفيذ نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في السياق السوري على مخاطر محددة. ويبين الجدول التالي أبرز المخاطر المتوقعة والاستراتيجيات المزمع اتباعها للحدّ منها، بما يتيح مواصلة التقدم نحو تحقيق الأهداف مع الحدّ من الآثار السلبية المحتملة على المجتمعات المتضررة.

المخاطر الرئيسية	إجراءات الحدّ منها
1. الأعراف السائدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأوجه عدم المساواة داخل المجتمعات المحلية في سورية	العمل بشكل وثيق مع الشركاء المحليين لإشراك المجتمعات المحلية وطرح مفاهيم النوع الاجتماعي بطريقة تراعي الخصوصيات الثقافية. وبناء قدرات الشركاء لتمكينهم من إشراك المجتمعات المحلية بفعالية في إعداد وتنفيذ خطط العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.

المخاطر الرئيسية	إجراءات الحدّ منها
2. عدم مواءمة سياسات الشركاء مع السياق المحلي	تشجيع الشركاء ودعمهم على تكييف سياساتهم بما يتناسب مع السياق المتغير في سورية، بما قد يشمل جهود المناصرة وبناء القدرات بالتعاون معهم.
3. ضعف قدرات الشركاء المحليين على فهم وتنفيذ تدخلات مراعية للنوع الاجتماعي	تكثيف جهود بناء القدرات والتدريب للشركاء المحليين في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وجعل ذلك جزءاً أساسياً من اتفاقات الشراكة.
4. محدودية فهم المساواة بين الجنسين لدى المجتمعات المستهدفة	دعم الشركاء المحليين في تنفيذ حملات التوعية والتثقيف بشأن المساواة بين الجنسين داخل المجتمعات المستهدفة، مع ضمان مراعاة هذه المبادرات للخصوصيات الثقافية المحلية.
5. عدم كفاية التمويل المخصص للنفقات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في المقترحات	الدعوة إلى تخصيص موارد مالية أكبر للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي ضمن المقترحات والميزانيات، وتقديم التوجيهات اللازمة للشركاء في هذا الشأن.
6. محدودية توافر الموارد والمواد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي باللغة العربية وبلغات الأقليات ذات الصلة بالسياق السوري	التعاون مع منظمات أخرى أو دعم الشركاء المحليين في تطوير الموارد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي أو ترجمتها إلى اللغات ذات الصلة.
7. استمرار النزاعات وانعدام الأمن في المنطقة	دعم الشركاء في إجراء تحليلات دورية للنزاعات، وضمان بقاء نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي قادراً على التكيف والصمود والاستجابة للتغيرات في الوضع الأمني.
8. محدودية الوصول إلى بعض المناطق بسبب النزاعات	تعزيز الشراكات مع المنظمات المحلية التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى هذه المناطق، وضمان وجود آليات فعّالة للإدارة عن بُعد والرصد من طرف ثالث.
9. مقاومة أو ردود فعل سلبية من المجتمعات المحلية نتيجة تصور وجود تهديد للأعراف التقليدية	العمل مع الشركاء المحليين على التواصل مع قادة المجتمعات بشكل مبادر لكسب دعمهم، ودعم الشركاء في مواءمة الرسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مع السياق الثقافي المحلي.
10. ارتفاع مستويات النزوح وما يترتب عليه من تحولات داخل المجتمعات المحلية	توفير الدعم والموارد للشركاء لتحديث الخصائص العامة للمجتمعات المحلية بشكل دوري وإجراء تحليلات لفهم التحولات المستمرة داخل المجتمعات المحلية، وضمان بقاء نهج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي قابلاً للتكيف مع أوضاع السكان النازحين.
11. ارتفاع مستويات الصدمات النفسية ومشكلات الصحة النفسية نتيجة النزاعات	إدماج التدريب على الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن جهود بناء قدرات الشركاء، وتشجيع الشركاء على إدماج نهج رعاية قائم على مراعاة آثار الصدمات النفسية في أعمالهم.

فيما يتعلق بجميع المخاطر المرتبطة بالشركاء، يُرجى الرجوع أيضاً إلى القسم الرابع، النقطة 5 بشأن الشروط الخاصة.

الملحق 1

خطة عمل المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي للشركاء المنفّذين

AFS
صندوق مساعدات سورية

خطة العمل المؤسسية للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي

	المخرجات الرئيسية	الجدول الزمني	الحالة (مكتمل/مخطط له/جارٍ)	وسائل التحقق	الربع الأول
أ	**استراتيجيات القيادة والإدارة لتعميم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي** يرجى وصف الإجراءات التي ستتخذها الإدارة لدعم إدماج وتعميم مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في مختلف أنحاء المؤسسة.				**مستجدات الشريك**
1	**إنشاء لجنة معنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي/النظر في إدماج هذه الاعتبارات ضمن لجنة صنع القرار المؤسسية** تشكيل فريق مخصص ومتنوع وشامل يتولى الإشراف على تنفيذ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، وتقديم الخبرات اللازمة، ورصد التقدم المحرز عبر مختلف الإدارات.			1- خطابات التعيين الرسمية أو مهام المرجعية الخاصة بنقاط الاتصال المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي/اللجنة 2- محاضر اجتماعات لجنة المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي 3- التقارير الصادرة عن جهة الاتصال الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي أو اللجنة	
2	**إدماج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في السياسات المؤسسية** ينبغي على الإدارة الإشراف على مراجعة وتحديث جميع السياسات والإجراءات والتوجيهات المؤسسية لضمان إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي فيها، والتأكيد بشكل واضح على اعتماد سياسة/ممارسة عدم التسامح مطلقاً إزاء التمييز القائم على المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.			1- وثائق السياسات المُحدَّثة التي تعكس مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي 2- محاضر اجتماعات مراجعة السياسات 3- المراسلات الموجهة إلى الموظفين بشأن السياسات المُحدَّثة	
3	**الإعلان العلني عن الالتزام بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي** نشر التزام المنظمة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي بشكل علني من خلال التقارير ومحتوى الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل.			1- مواقف معلنة بشأن المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي على الموقع الإلكتروني للمؤسسة وفي منشوراتها (مع مراعاة استخدام لغة مناسبة تحترم الخصوصيات الثقافية للسياق السوري)	
4	**تعزيز ثقافة مؤسسية شاملة وصنع القرار التشاركي** **تعزيز بيئة عمل تُقدّر التنوع والشمول من خلال تشجيع الحوار المفتوح والاحترام المتبادل بين جميع الموظفين.**			1- سجلات أنشطة تنمية الفريق وتعزيز التنوع 2- مبادرات تعزز الشمول والتنوع 3- محاضر اجتماعات تبين المشاركة الشاملة	
ب	**مبادرات تطوير قدرات الموظفين** عرض الإجراءات المصممة لتعزيز كفاءات الموظفين ووعيهم ومهاراتهم في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، بما يضمن تزويد جميع الموظفين بالقدرات اللازمة للإسهام بفعالية في تعميم مراعاة هذه الاعتبارات داخل المنظمة.				
6	**تنفيذ تدريب تذكيري في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لجميع الموظفين** تنظيم جلسات تدريبية تذكيرية حول مبادئ وممارسات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي لجميع الموظفين، بما يعزز الفهم والالتزام بهذه المبادئ.			1- تقارير التدريب 2- سجلات الحضور 3- صور 4- مشاركة فعالة للقيادة خلال التدريب	
7	**توفير فرص تدريبية للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة (بما في ذلك فرص القيادة)** ضمان إتاحة فرص التدريب القيادي للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في المنظمة، وتخصيص وقت مناسب لهم ضمن ساعات العمل للمشاركة في هذه الأنشطة.			1- سجلات حضور التدريب	
8	**تنفيذ برامج الإرشاد المهني** إتاحة فرص للإرشاد المهني من خلال ربط الموظفين ذوي الخبرة بالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، بما يدعم تطورهم المهني مع مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.			1- وثائق برنامج الإرشاد المهني 2- قائمة ثنائيات الإرشاد (المرشدين والمستفيدين) 3- نماذج الملاحظات المقدّمة من المشاركين	
ج	**استراتيجيات الموارد البشرية وإدارة المشاريع لإدماج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي** يرجى وصف سياسات وممارسات الموارد البشرية وإدارة المشاريع التي سيتم تطبيقها لترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، بما يشمل جوانب مثل التوظيف واستبقاء الموظفين وإدارة الأداء وعمليات تخطيط المشاريع.				
9	**إدماج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في تقييم أداء الموظفين والتقييم الشامل (360 درجة)** إدماج أهداف المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والأسئلة الإرشادية ذات الصلة ضمن تقييمات الأداء وعمليات التقييم الشامل (360 درجة) لجميع الموظفين.			1- نماذج تقييم أداء مُحدَّثة تتضمن أسئلة موجهة نحو المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي 2- نماذج مكتملة من تقييمات الأداء تُظهر إدماج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي	
10	**إدماج المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في التوصيف الوظيفي** إدراج المسؤوليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في جميع التوصيفات الوظيفية ذات الصلة بالبرامج والموارد البشرية والإدارة.			1- نماذج من توصيفات وظيفية مُحدَّثة	
11	**تنفيذ ممارسات توظيف شاملة** اعتماد استراتيجيات توظيف تعزز التنوع، مثل تشكيل لجان مقابلات متنوعة.			1- وثائق سياسات التوظيف 2- سجلات لجان المقابلات المتنوعة 3- مؤشرات التنوع في إحصاءات التوظيف	
12	**ضمان تيسير الوصول إلى المكاتب للأشخاص ذوي الإعاقة** الالتزام بتهيئة المكاتب والمرافق لتكون ميسّرة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تقييم أوضاعها الحالية وتنفيذ التحسينات اللازمة.			1- تقرير تقييم إمكانية الوصول 2- خطة عمل لتعديل المكاتب (مراعية للتكاليف)	
13	**مراجعة سياسات الموارد البشرية للقضاء على الممارسات التمييزية وتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي** إجراء مراجعة شاملة لسياسات الموارد البشرية لتحديد الممارسات التمييزية والقضاء عليها، وتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ويشمل ذلك دعم الحقوق الإنجابية للنساء من خلال توفير إجازات أمومة كافية، وترتيبات ملائمة للرضاعة، وترتيبات عمل مرنة للموظفات اللواتي لديهن التزامات أسرية.			1- وثائق مراجعة السياسات المُنجزة 2- خطة عمل لتحديث السياسات 3- سياسات الموارد البشرية المُحدَّثة	
14	**تحقيق التوازن بين الجنسين في جميع الإدارات** الالتزام بتحقيق توازن مناسب بين النساء والرجال في جميع الإدارات من خلال تقييم التركيبة الحالية للقوى العاملة وتنفيذ التدابير اللازمة.			1- تقرير تقييم التوازن بين الجنسين 2- خطة عمل لتعزيز التنوع بين الجنسين	
د	**إنشاء واستدامة آليات إبلاغ آمنة** تفصيل التدابير الرامية إلى إنشاء بيئات عمل آمنة وقائمة على الاحترام وشاملة لجميع الموظفين واستدامتها، بحيث يتم منع التميز والتحرش بشكل فعّال، وتعزيز تقدير التنوع والاحتفاء به.				
15	**تطوير/استدامة آلية إبلاغ آمنة** تنفيذ قنوات سرية للإبلاغ عن التميز أو التحرش، بما يضمن الحماية وتوفير الدعم للأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ.			1- وثائق إجراءات الإبلاغ 2- مراسلات موجهة إلى الموظفين بشأن آليات الإبلاغ 3- سجلات البلاغات وإجراءات المتابعة (مع الحفاظ على السرية)	